

حسب تقرير صدر مؤخراً :  
**المجتمع المدني "مثار جدل وعُرضة للضغوط"**

بيان إعلامي  
21 فبراير 2017

جاء في تقرير تألّفي يضمّ نتائج بحوث تمّ إجراؤها في اثنين وعشرين بلداً أنّ المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم "مثار جدل وعُرضة للضغوط". وقد صدر هذا التقرير عن منظمة "سيفيكوس"، التحالف الدولي للمجتمع المدني، بالاشتراك مع المركز الدولي للقانون غير الربحي.

ويتضمن هذا التقرير الذي يحمل عنوان "مُتَنَارَعُ بِشَأْنِهَا وَعُرْضَةُ لِلضُّغُوطِ : لمحة عن البيئة المُمكنة للمجتمع المدني في اثنين وعشرين بلداً" رؤى وأفكاراً مُستقاة من عمليات التقييم الوطني للبيئة المُمكنة التي تمّ إجراؤها في مختلف أنحاء العالم خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016.

والتقييم الوطني للبيئة المُمكنة للمجتمع المدني هو عملية بحث تُدار محلياً وذات منحنى تشاركي وعملي تُشرف عليها منظمة "سيفيكوس" والمركز الدولي للقانون غير الربحي. ويهتمّ هذا التقييم بتحليل مدى توقّر بيئة وطنية تمكينية لعمل المجتمع المدني، وبالخصوص مدى القدرة على تأسيس منظمات المجتمع المدني وتسييرها والوصول إلى الموارد والتعبير الحر عن الآراء والتجمع السلمي ومشاركة الحكومات في عمليات صنع القرار.

وتعتبر السيدة أين فان سيفيرن، محلّلة سياسات وبحوث لدى منظمة سيفيكوس، أنّ هذا التقرير التآلّفي "يأتي في الوقت الذي يشهد فيه الحيز المتاح للمجتمع المدني تقلّصاً في مختلف أنحاء العالم، من بوليفيا إلى كمبوديا ومن الأردن إلى أوغندا". وتضيف أنّ "الصورة العامة التي رسمتها التقييمات الوطنية للبيئة المُمكنة للمجتمع المدني تُبرز وجود فجوات على مستويات عدّة بين التطلعات والواقع.. بين السياسات والممارسات".

وحسب المركز الدولي للقانون غير الربحي، تمّ منذ عام 2012 سنّ 161 قانونا في مختلف أنحاء العالم تُفرض قيودا على المجتمع المدني. وفي ضوء هذه المعطيات، تشير التقارير الخاصة بالتقييمات الوطنية للبيئة المُمكنة إلى أنّ القوانين والقواعد التنظيمية المؤثرة في المجتمع المدني كثيرا ما تكون مُكبّلة، رغم اللغة التمكينية الواردة في الدساتير. ففي الواقع، توجد فجوات بين الغاية المُعلّنة للقوانين والطريقة التي يتمّ بها تطبيق هذه القوانين على مستوى الممارسة، وغالبا ما تحتوي القوانين على أحكام مُبهمّة وفضفاضة تمنح المسؤولين الحكوميين مجالا واسعا لممارسة السلطة التقديرية بشكل تعسفي. وعادةً ما يتم فرض القيود لأسباب تتعلق بحماية الأمن القومي والنظام العام ومنع الإرهاب، إلا أنها في نهاية الأمر تزيد في صعوبة عمل المجتمع المدني.

كما تُواجه المجتمع المدني تحديات نابغة من وجود أنظمة قانونية تتسم بالقصور وعدم الاتساق ولا تساير التقدم المطرد الذي يشهده المجتمع المدني. وفي الكثير من الأحيان، لا تملك منظمات المجتمع المدني حرية القيام بأنشطة دون الحصول على ترخيص مُسبق من السلطات، كما تعترض المنظمات قيود متزايدة للوصول إلى الموارد الدولية. مثل هذه القيود لا يُمكن إلا أن تستنزف طاقات المجتمع المدني وموارده، وأن تقلص من قدرته على الاستجابة بشكل خلاق للتحديات القائمة.

ويتبين من عمليات التقييم، حسب السيدة مارغريت سكوتي، المستشارة القانونية لدى المركز الدولي للقانون غير الربحي، "أنّ منظمات المجتمع المدني لا تسعى لوجود بيئة خالية من القوانين والقواعد التنظيمية، بل هي تريد قوانين وقواعد تقرّ باستقلالية المجتمع المدني وبأهمية الدور الذي يلعبه في المجتمع، وتمكّنه من العمل بقدر أكبر من الفعالية."

واختتم التقرير بالدعوة إلى أن تكون القوانين والتشريعات المؤثرة في المجتمع المدني مرنة وشفافة ومستقرة وخالية من التدخل السياسي. فتوفير بيئة قانونية تمكينية ضروري لمساعدة منظمات المجتمع المدني على الاضطلاع بمجموعة واسعة من الأدوار، بما في ذلك الدخول في شراكة مع الحكومات ومع أطراف أخرى من أجل المضيّ قدما على درب التغيير الاجتماعي.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ :

**CIVICUS Media**  
[media@civicus.org](mailto:media@civicus.org)

أين فان سيفيرن،  
محللة سياسات وبحوث لدى منظمة سيفيكوس  
رقم التليفون الأرضي : +27 11 833 5959 (الرقم الداخلي 104)  
رقم الموبايل : +27 71 026 29 69  
البريد الإلكتروني : [ine.vanseveren@civicus.org](mailto:ine.vanseveren@civicus.org)

### ملاحظات المحرر :

التقارير الوطنية الخاصة بتقييم البيئة المُمكنة للمجتمع المدني متاحة على موقع منظمة "سيفيكوس" على شبكة الأنترنت.

لمزيد المعلومات حول الاتجاهات في مجال الحرية المدنية، يرجى الاطلاع على الصفحات الخاصة بـ [Civic Freedom Monitor](#) و [Civic Freedom Resources](#) على الموقع الإلكتروني للمركز الدولي للقانون غير الربحي، وكذلك على المعلومات المُحدثة المتاحة في موقع [CIVICUS Monitor](#).

تمّ تمويل مشروع التقييمات الوطنية للبيئة المُمكنة من قبل حكومة السويد من خلال "مبادرة الفضاء المدني" التي اشتركت في تنفيذها منظمة "المادة 19" ومنظمة "سيفيكوس" و"المركز الدولي للقانون غير الربحي" و"الحركة العالمية من أجل الديمقراطية".

الآراء الواردة في التقييمات الوطنية للبيئة المُمكنة للمجتمع المدني لا تُمثل بالضرورة وجهات نظر حكومة السويد. المؤلفون وحدهم مسؤولون عن محتوى التقارير.